

Distr.: General
14 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٦٢ من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في

الجمهورية العربية السورية

أداء ميزانية بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية
للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - أداء الولاية
٥	ألف - تنفيذ الولاية
٧	باء - مبادرات دعم البعثة
٨	جيم - التعاون مع بعثات المنطقة
٩	ثالثا - أداء الموارد
١٠	رابعا - تحليل النفقات
١٢	خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها



الرجاء إعادة استعمال الورق

271113 251113 13-56601 (A)



موجز

أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وكلفها برصد وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من جانب كل الأطراف، ورصد ودعم التنفيذ الكامل لاقتراح النقاط الست الذي قدمه المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا. وجدد المجلس، بموجب قراره ٢٠٥٩ (٢٠١٢)، ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ٣٠ يوما، حتى ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، فدخلت البعثة بعد ذلك مرحلة التصفية.

واستجابة للطلب الذي قدمته المراقبة المالية في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وافقت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ على تمديد فترة صلاحية سلطة الالتزام الأصلية لمدة ثلاثة أشهر إضافية، حتى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، لتمكين البعثة من تنفيذ أنشطة التصفية. ووافقت اللجنة الاستشارية أيضا على تنقيح المبلغ الأصلي لسلطة الالتزام للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ برفعه من ٩٣٦ ٩٠٠ دولار إلى ٨ ٢٢٧ ١٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ٢ ٢٩٠ ٢٠٠ دولار.

وبلغت نفقات البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ ما مجموعه ٦ ٥٣٠ ١٠٠ دولار، وهي نفقات تتعلق بنشر ما متوسطه ٧٦ مراقبا عسكريا و ٦ موظفين دوليين و ٣٦ موظفا وطنيا. وفي إطار بند التكاليف التشغيلية، تتعلق النفقات أساسا بالاحتياجات المدرجة تحت بند السفر في مهام رسمية، والتي تعزى إلى نشر موظفين دوليين منتدبين لأداء مهام مؤقتة دعما للاحتياجات الأساسية للبعثة.

أداء الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة - تمتد سنة الميزانية من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣)

الفئة	سلطة الالتزام	النفقات	المبلغ	النسبة المئوية	الفرق
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	٢ ٤٢٤,٤	١ ٢٦٢,٩	١ ١٦١,٥	٤٧,٩	
الموظفون المدنيون	٢ ٠٥٦,٩	٢ ٠٥٢,١	٢٧٧,٨	١١,٩	
التكاليف التشغيلية	٣ ٧٤٥,٨	٣ ٢١٥,١	٢٥٧,٧	٧,٤	
إجمالي الاحتياجات	٨ ٢٢٧,١	٦ ٥٣٠,١	١ ٦٩٧,٠	٢٠,٦	
الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٢٣٥,٣	١٦٢,٤	٧٢,٩	٣١,٠	
صافي الاحتياجات	٧ ٩٩١,٨	٦٣٦٧,٧	١ ٦٢٤,١	٢٠,٣	
التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)	-	-	-	-	

مجموع الاحتياجات			
٢٠,٦	١ ٦٩٧,٠	٦ ٥٣٠,١	٨ ٢٢٧,١
حالة شغل الوظائف			
الفئة	القوام المعتمد ^(أ)	القوام الفعلي ^(ب) (المتوسط)	معدل الشغور ^(ب) (النسبة المئوية)
المراقبون العسكريون	٣٠٠	٧٦	٧٤,٧
الوظائف المؤقتة			
الموظفون الدوليون	١١٦	٦	٩٤,٨
الموظفون الفنيون الوطنيون	٢	—	١٠٠,٠
الموظفون الوطنيون من فئة الخدمات العامة	١١٠	٣٦	٦٧,٣

(أ) يمثل أعلى مستويات القوام المأذون به.

(ب) بناء على متوسط الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢ للمراقبين العسكريين والفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ للموظفين الدوليين والوطنيين.

وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفرع الخامس من

هذا التقرير.

أولا - مقدمة

١ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية لفترة أولية مدتها ٩٠ يوما. وكُلِّفت البعثة برصد وقف أعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من جانب كل الأطراف، ورصد ودعم التنفيذ الكامل لاقتراح النقاط الست الذي قدمه المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا.

٢ - واستجابة لطلب قدمته المراقبة المالية، أبلغ رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، بموافقة اللجنة الاستشارية على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٩٠٠ ٦٥٣ ٢ دولار (صافيه ٧٠٠ ٥٧٨ ٢ دولار) لفترة من ١ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، وذلك لتلبية الاحتياجات الأولية والأساسية للبعثة.

٣ - وقام مجلس الأمن بعد ذلك، بموجب قراره ٢٠٥٩ (٢٠١٢)، بتجديد ولاية البعثة لفترة نهائية مدتها ٣٠ يوما، حتى ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢. وأبلغ رئيس اللجنة الاستشارية الأمين العام، في رسالته المؤرخة ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، بأن اللجنة وافقت على الدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه ٣ ٢٨٣ ٠٠٠ دولار (صافيه ٣ ٢٥٢ ٩٠٠ دولار) لتلبية احتياجات البعثة حتى ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢.

٤ - وأشار الأمين العام، في رسالته إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٢ (S/2012/618)، إلى أن وقف استخدام الأسلحة الثقيلة وانخفاض مستوى العنف من جانب جميع الأطراف بما يكفي للسماح للبعثة بأداء ولايتها لم يتحقق. فبينما انخفض، في أماكن محددة وبصفة مؤقتة، مستوى استخدام الأسلحة الثقيلة ومستوى العنف، فقد اشتد القتال في مناطق أخرى. ونتيجة لذلك، لم تتمكن البعثة من أداء مهامها الرئيسية المتمثلة في رصد وقف أعمال العنف، على النحو المبين في قرار المجلس ٢٠٥٩ (٢٠١٢). وبالنظر إلى عدم تجديد ولاية البعثة إلى ما بعد ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، فقد بدأت البعثة مرحلة التصفية.

٥ - وأبلغت المراقبة المالية اللجنة الاستشارية، في رسالتها المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، بأن تصفية البعثة يتوقع أن تستغرق مدة تصل إلى ثلاثة أشهر، من ٢٠ آب/أغسطس إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. ونتيجة لذلك، طلبت المراقبة المالية موافقة اللجنة الاستشارية على تمديد صلاحية سلطة الالتزام لمدة ثلاثة أشهر إضافية، من ٢٠ آب/أغسطس إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، وتنقيح المبلغ الأصلي لسلطة الالتزام

للفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ برفعه من ٩٣٦ ٩٠٠ دولار إلى ٢٢٧ ١٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ٢٢٩٠ ٢٠٠ دولار. وأبلغ رئيس اللجنة الاستشارية الأمين العام، في رسالته المؤرخة ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بموافقة اللجنة على طلبَي المراقبة المالية.

ثانياً - أداء الولاية

ألف - تنفيذ الولاية

٦ - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بعدم التزام الطرفين باقتراح النقاط الست الذي قدمه المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا، كما يتضح من زيادة العمليات العسكرية واستمرارها في العديد من أنحاء البلد. ولم تعمّر طويلاً الجهود المبذولة في إطار اقتراح النقاط الست للتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن عملية سياسية مستقبلية خلال الاجتماع الذي عقدته مجموعة العمل من أجل سوريا في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وجاء اغتيال مسؤولين أمنيين كبار في ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٢ مصحوباً بهجوم شنته جماعات المعارضة المسلحة في دمشق، الأمر الذي أدى إلى نشوب قتال عنيف في أجزاء من العاصمة للمرة الأولى منذ اندلاع الأزمة.

٧ - وزادت قوات المعارضة من عملياتها وهجماتها العسكرية لتوسيع دائرة المناطق الخاضعة لها وتعطيل البنى التحتية الأساسية ومناوشة القوات الحكومية. وقامت الحكومة، من جانبها، بحملة منسقة كبيرة لاستعادة المراكز الحضرية الخاضعة لسيطرة المعارضة، مستخدمة في ذلك طائرات مروحية ووحدات مدرعة ووحدات مدفعية ومشاة، مدعومة بقوات الميليشيات.

٨ - واتبعت البعثة في عملياتها بعد ذلك مسارين، تمثل أولهما في رصد أثر العنف على المدنيين بسبل منها القيام بزيارات منتظمة إلى المرافق الطبية والمدارس من أجل رصد مدى الاستفادة من الخدمات الطبية وعدد المدنيين الذين شردتهم القتال. وقدمت البعثة تقارير عن الحرمان من تلك الخدمات، وعن وجود قوات عسكرية داخل المرافق الطبية وحولها، وعن سلامة العاملين في القطاع الطبي. وقُدِّمت توجيهات بشأن هذه المهمة إلى مواقع الأفرقة، واتصلت البعثة بالوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وبالهلال الأحمر العربي السوري لكفالة نقل كل المعلومات اللازمة إلى الجهات المعنية.

٩ - وتمثل المسار الثاني الذي انصبت عليه الجهود في التخطيط لدمج مواقع أفرقة البعثة في أربعة مواقع عوض تسعة (حلب وحمص ودير الزور ودمشق). وحتى تستمر التغطية من عدد أقل من المواقع، بدأت البعثة تسيير دوريات بعيدة المدى تستغرق عدة أيام. وسُيِّرت أولى

هذه الدوريات بين ٩ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، وأمضى أعضاؤها ليلة واحدة على الأقل في بلدة من البلدات الخاضعة لسيطرة المعارضة. وبحلول ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٢، انتهت عملية دمج مواقع الأفرقة. واستمر ارتفاع مستويات العنف خلال هذه الفترة، مع شن جماعات المعارضة المسلحة هجمات كبيرة في دمشق وحلب، وهي هجمات ردت عليها القوات الحكومية باستخدام متواصل للأسلحة الثقيلة، بما في ذلك الهجمات الجوية.

١٠ - وقامت البعثة، في الشهر الأخير من عملها، بإعادة توجيه أنشطتها تماشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٠٥٩ (٢٠١٢). وانصبت جهود البعثة أساسا على ثلاثة محاور للعمليات: (أ) تقديم تقارير عن قدرة البعثة عموما على تنفيذ ولايتها؛ (ب) مراقبة مستويات العنف المسلح وتقديم تقارير عن ذلك؛ (ج) مراقبة استخدام الأسلحة الثقيلة وتقديم تقارير عن ذلك. وتمت المراقبة الثابتة من مواقع الأفرقة الأربعة كلها، وكثفت أنشطة الدوريات حسبما تسمح به الحالة الأمنية. وتعرض المراقبون العسكريون التابعون للبعثة لإطلاق نيران أسلحة صغيرة عدة مرات وهم يتنقلون في المناطق المتنازع عليها بين الطرفين أو تلك الخاضعة لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة، أو بالقرب منها.

١١ - وبين ٢١ و ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، ونتيجة لدمج مواقع الأفرقة، خُفّض عدد المراقبين العسكريين من ٣٠٠ إلى ١٥٠. وواصلت البعثة التحاور مع الطرفين بهدف تيسير فترات وقف مؤقت للأعمال العدائية في دير الزور وفي حمص وما حولها. ونجحت البعثة في التفاوض على القيام بسلسلة من الزيارات إلى سجن حمص، حيث استجوبت عددا من المحتجزين قبل المحاكمة اعتُقلوا بسبب أنشطتهم السياسية، على حد قولهم. وتجاوزت البعثة أيضا مع مسؤولين في الحكومة وأطراف المعارضة المعنية لاستقصاء آرائهم حول احتمال الدخول في حوار مستقبلا، ومن هؤلاء وزير المصالحة الوطنية والممثل الرئيسي للحكومة في الحوار الوطني، ومن أعلنوا أنفسهم قادة للجيش السوري الحر داخل الجمهورية العربية السورية في الرستن. وبالإضافة إلى ذلك، قامت البعثة بزيارة مشتركة مع مكتب المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا للاجتماع بأعضاء المعارضة السياسية والمسلحة في تركيا.

١٢ - واستمر اشتداد أعمال العنف في جميع أنحاء البلد في عرقلة تنفيذ ولاية البعثة. ولوحظ تزايد القصف المدفعي والغارات الجوية والاشتباكات بين الحكومة والمعارضة المسلحة خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٢ في جميع المراكز الحضرية تقريبا، باستثناء حمص حيث لاحظ المراقبون العسكريون تراجعاً لعمليات القصف المدفعي. وانصب تركيز العمليات العسكرية لكلا الجانبين، طوال شهر آب/أغسطس ٢٠١٢ الذي تزامن مع شهر رمضان،

على مدينة حلب. فقد أفادت جماعات المعارضة المسلحة بأن أكثر من ٣٠٠٠ من المتمردين اجتمعوا في حلب في محاولة للاستيلاء على هذه المدينة ذات الأهمية الاستراتيجية، في حين نشرت الحكومة أعدادا كبيرة من قواها ومعداتها في وسط المدينة. وأفادت الحكومة، في اجتماعاتها مع البعثة، بأنها ستفتح حوارا سياسيا بمجرد استعادة سيطرتها على حلب. غير أن قتالا شديدا استمر طيلة شهر آب/أغسطس ٢٠١٢، بما في ذلك شن هجمات جوية متواصلة من جانب القوات الحكومية على معقل المعارضة جنوب غرب المدينة وشمالها.

١٣ - وأدت الزيادة الكبيرة في أعمال العنف في موقع الفريق في حلب وما حولها إلى النقل المؤقت لموظفي البعثة إلى دمشق في ٥ آب/أغسطس ٢٠١٢. وواصلت البعثة جهودها لرصد وتوثيق وجود وأنشطة القوات الحكومية وقوات المعارضة على طول الممرات الاستراتيجية الرئيسية في حلب وحمص ودير الزور والمناطق المحيطة بها، ولكن بحلول منتصف آب/أغسطس ٢٠١٢، كانت جميع مواقع الأفرقة قد أُغلقت. وزاد عدد من التفجيرات الصغيرة في دمشق وما حولها، بما في ذلك الانفجار الذي وقع في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢ خارج مقر البعثة (فندق داما روز)، من القلق إزاء استقرار دمشق مستقبلا. واستمع مجلس الأمن إلى إحاطة من الأمانة العامة عن تنفيذ ولاية البعثة عملا بقرار المجلس (٢٠١٢). ونظرا لعدم إجراء أي مناقشة أخرى بشأن مستقبل البعثة أو اتخاذ قرار جديد في هذا الشأن، أوقفت البعثة عملياتها في منتصف ليلة ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢. وشرعت البعثة فعليا منذ ذلك الحين في أنشطة التصفية، التي استمرت تقريبا حتى نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

باء - مبادرات دعم البعثة

١٤ - قام عنصر دعم البعثة، تلبية للحاجة إلى دمج مواقع الأفرقة، بإغلاق خمسة مواقع في الموعد المحدد في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، وقام بعد ذلك بتنفيذ قرار خفض عدد المراقبين العسكريين من ٣٠٠ إلى ١٥٠ في أوائل آب/أغسطس ٢٠١٢. وعلاوة على ذلك، أُتخذ في منتصف آب/أغسطس ٢٠١٢ قرار بإغلاق مواقع الأفرقة المتبقية في كل من حمص ودير الزور وحلب. وفي ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٢، أوقف موقع الفريق المتبقي في ريف دمشق عملياته، وبحلول ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٢، كانت البعثة قد بدأت إعادة المراقبين العسكريين المتبقين، البالغ عددهم ١٥٠، إلى أوطانهم، وانتهت هذه العملية في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، ثم أعقبها رحيل رئيس البعثة في اليوم التالي.

١٥ - وبحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، أصبحت البعثة تضم ٥٤ فرداً، منهم ٢٧ موظفاً دولياً و ٢٧ موظفاً وطنياً. وكان مراقبان عسكريان متبقيان قد نُقِلَا إلى مكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سوريا.

١٦ - وبعد إنشاء مكتب الممثل الخاص المشترك في دمشق، قدمت البعثة الدعم لهذا المكتب عن طريق توفير المرافق المكتبية والمعدات والدعم الإداري واللوجستي والخدمات الأمنية اللازمة إلى حين الانتهاء من تصفية البعثة. وبحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، كان جميع موظفي البعثة قد نقلوا إلى مكتب الممثل الخاص المشترك أو أُهْمِيَتْ خدماتهم في البعثة أو أُعيدوا إلى مركز عملهم الأصلي.

١٧ - وخلال فترة التصفية، قامت البعثة فعلياً بالتصرف في أصولها. فقد أتمت البعثة مهمة التصرف في نحو ٧٠٠ من الأصول غير المستهلكة، وهي أصول نُقل ما يقارب ٤٠ في المائة منها إلى مكتب الممثل الخاص المشترك. أما ما تبقى من أصول البعثة ومخزونها من اللوازم المستهلكة، فقد نُقل إلى بعثات حفظ السلام المجاورة أو إلى احتياطي الأمم المتحدة.

١٨ - وتتعلق أساساً النفقات البالغ مجموعها ١٠٠ ٥٣٠ ٦ دولار للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ بإعادة المراقبين العسكريين والموظفين المدنيين المؤقتين إلى أوطانهم. ففي أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، لم يتبق سوى موظفي دعم البعثة الأساسيين اللازمين لإنهاء أنشطة التصفية. وفيما يتعلق بالسفر في مهام رسمية، تعزى النفقات أساساً إلى نشر موظفين دوليين منتدبين لأداء مهام مؤقتة بما يكفل إنجاز المهام الأساسية. غير أنه بالنظر إلى الحالة الأمنية السائدة، تم الحد من السفر داخل منطقة البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد تطلبت مركبات البعثة إصلاحات كبيرة ومكلفة بسبب الأضرار الناجمة عن الحوادث المتصلة بالحالة الأمنية. أما انخفاض الاحتياجات في إطار بند المرافق والهياكل الأساسية، فهو ناجم عن انخفاض عدد مواقع الأفرقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

جيم - التعاون مع بعثات المنطقة

١٩ - تَمَّت تلبية احتياجات البعثة من موظفي الدعم وفقاً لمبادئ استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي، أي بالانتداب المؤقت لموظفين من بعثات مجاورة، مع تلقي الدعم الإداري من القدرات المتاحة في البعثات الموجودة في المنطقة. ومن أجل تحقيق الكفاءة وتخفيف أثر النشر في الجمهورية العربية السورية، تَمَّت الاستفادة بشكل كامل من قدرات الدعم اللوجستي لمركز الخدمات العالمي في برينديزي بإيطاليا وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، طيلة فترة نشر البعثة.

٢٠ - وواصلت البعثة تعاونها المثمر مع فريق الأمم المتحدة القطري في الجمهورية العربية السورية وغيره من كيانات الأمم المتحدة الموجودة في المنطقة. ونتيجة لتصفية البعثة، نُقل ٤٠ في المائة من أصولها غير المستهلكة إلى مكتب الممثل الخاص المشترك. أما الأصول المتبقية فنُقلت إلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (٣١ مركبة مصفحة)، وهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة (١٣ مركبة مصفحة)، واحتياطي الأمم المتحدة (لا سيما ١٠٩ مركبات غير مدرعة و ١٥٩ صنفا من معدات الاتصالات). وبالإضافة إلى ذلك، نُقلت ٢١ مركبة مصفحة، على سبيل الإعارة لمدة ثلاثة أشهر، إلى إدارة شؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة في الجمهورية العربية السورية ليستخدمها بشكل استثنائي جميع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، بما يتيح لموظفي الأمم المتحدة في الوكالات والصناديق والبرامج مواصلة أداء مهامهم في ظروف أمنية آخذة في التدهور الشديد، ريثما تنتهي هذه الجهات من عمليات الشراء الخاصة بها.

ثالثاً - أداء الموارد

النفقات في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

النفقات	المفقة
العسكريون وأفراد الشرطة	
المراقبون العسكريون	١ ٢٦٢,٩
الوحدات العسكرية	-
شرطة الأمم المتحدة	-
وحدات الشرطة المشكّلة	-
ع الفرعي المجموع	١ ٢٦٢,٩
الموظفون المدنيون	
الموظفون الدوليون	١٨٠,٨
الموظفون الوطنيون	١٣٣,٤
متطوعو الأمم المتحدة	-
المساعدة المؤقتة العامة	١ ٧٣٧,٩
المجموع الفرعي	٢ ٠٥٢,١
التكاليف التشغيلية	
الأفراد المقدمون من الحكومات	-

النفقات	المفئة
—	مراقبو الانتخابات المدنيين
—	اء الاستشاريون الخبير
١ ٧٧٤,٧	السفر في مهام رسمية
٣٣١,٥	المرافق والهياكل الأساسية
٣٤٤,٤	النقل البري
—	النقل الجوي
—	النقل البحري
١٦٧,١	الاتصالات
١٥٦,٢	تكنولوجيا المعلومات
٦,٧	الخدمات الطبية
—	المعدات الخاصة
٤٣٤,٥	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
—	شوارع السريعة الأثرالم
٣ ٢١٥,١	المجموع الفرعي
٦ ٥٣٠,١	إجمالي الاحتياجات
١٦٢,٤	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
٦ ٣٦٧,٧	صافي الاحتياجات
—	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
٦ ٥٣٠,١	مجموع الاحتياجات

رابعاً - تحليل النفقات^(١)

النفقات	المراقبون العسكريون
١ ٢٦٢,٩ دولار	

٢١ - تتعلق أساساً النفقات البالغة ١ ٢٦٢ ٩٠٠ دولار ببدايات الإقامة المقررة للبعثة وتكاليف السفر وما يتصل بها من تكاليف إعادة ٢٧٧ مراقبا عسكريا إلى أوطانهم على مراحل.

(١) مبالغ النفقات معبر عنها بآلاف دولارات الولايات المتحدة.

النفقات	الموظفون الدوليون
١٨٠,٨ دولار	٢٢ - تتعلق النفقات البالغة ٨٠٠ ١٨٠ دولار بمرتبات أحد الموظفين الدوليين وما يتصل بها من تكاليف، قُيدت بالخطأ ضمن هذه الفئة من الميزانية عوض أن تُقيد تحت بند المساعدة المؤقتة العامة.
النفقات	الموظفون الوطنيون
١٣٣,٤ دولار	٢٣ - تتعلق النفقات البالغة ٤٠٠ ١٣٣ دولار ببدايات الإعالة وتدابير أمن أماكن إقامة الموظفين الوطنيين المؤقتين، التي قُيدت بالخطأ ضمن هذه الفئة من الميزانية عوض أن تُقيد تحت بند المساعدة المؤقتة العامة.
النفقات	المساعدة المؤقتة العامة
١ ٧٣٧,٩ دولار	٢٤ - جرى تكبد النفقات البالغة ٩٠٠ ١ ٧٣٧ دولار لتغطية المرتبات وما يتصل بها من تكاليف خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لما متوسطه ٦ موظفين دوليين مؤقتين و ٣٦ موظفا وطنيا مؤقتا يؤدون مهام أساسية، بما فيها مهام فنية ومهام دعم ومهام أمنية.
النفقات	السفر في مهام رسمية
١ ٧٧٤,٧ دولار	٢٥ - تتعلق النفقات البالغة ٧٠٠ ١ ٧٧٤ دولار بتكاليف السفر وبدلات الإقامة اليومية المقررة للموظفين الدوليين المتدربين لأداء مهام مؤقتة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ من أجل أداء مهام أساسية، بما فيها مهام فنية ومهام دعم ومهام أمنية.
النفقات	المرافق والهياكل الأساسية
٣٣١,٥ دولار	٢٦ - تتعلق أساسا النفقات البالغة ٥٠٠ ٣٣١ دولار باستئجار أماكن مخصصة للمكاتب في دمشق واقتناء معدات أساسية للأمن والسلامة.

النفقات	النقل البري
٣٤٤,٤ دولار	
٢٧ - تتعلق أساسا النفقات البالغة ٤٠٠ ٣٤٤ دولار بإصلاح وصيانة المركبات، ولا سيما المركبات المصفحة، وما يتصل بها من قطع غيار.	
النفقات	الاتصالات
١٦٧,١ دولار	
٢٨ - تتعلق أساسا النفقات البالغة ١٠٠ ١٦٧ دولار بخدمات الاتصالات التجارية، بما في ذلك توفير خدمة الإنترنت، وخدمات الهواتف المحمولة والساتلية، واقتناء معدات اتصالات أساسية، مثل الهواتف الساتلية.	
النفقات	تكنولوجيا المعلومات
١٥٦,٢ دولار	
٢٩ - جرى أساسا تكبد النفقات البالغة ٢٠٠ ١٥٦ دولار لاقتناء أجهزة إرسال رقمية ومحولات للشبكات، فضلا عما يتصل بذلك من خدمات تكنولوجيا المعلومات وقطع الغيار.	
النفقات	الخدمات الطبية
٦,٧ دولار	
٣٠ - تتعلق النفقات البالغة ٧٠٠ ٦ دولار بالخدمات الطبية التي حصل عليها الموظفون من مرافق طبية خارجية، وباقتناء لوازم طبية.	
النفقات	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
٤٣٤,٥ دولار	
٣١ - تعزى أساسا النفقات البالغة ٥٠٠ ٤٣٤ دولار إلى خدمات مكافحة الألغام التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بما في ذلك نشر خبراء فنيين لدعم أنشطة التحليل بعد الانفجارات، وتقديم المشورة التقنية في عين المكان بشأن أخطار المتفجرات والأسلحة، وتنظيم دورات تدريبية بشأن تحديد أخطار المتفجرات والأجهزة المتفجرة المرتجلة.	

خامسا - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٣٢ - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتصل بتمويل بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية هي كالتالي:

(أ) تخصيص الاعتماد البالغ ١٠٠ ٥٣٠ دولار الذي سبق للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أن أذنت به للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛

(ب) تحديد الأنصبة المقررة فيما يتعلق بكامل المبلغ الوارد في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه.